

الفصل الأول: الخلفية النظرية لمعايير التدقيق الدولية

نشأة المعايير التدقيق الدولية :

معايير دولية للتدقيق الحسابات لها أهمية كبيرة نظراً لأهمية تقرير مراقب الحسابات ودورها في المجتمع المالي ، حيث تتم قراءة هذا التقرير من قبل العديد من الاطراف ، فإذا لم يكن تقرير التدقيق سليماً ويعتمد إلى معايير راسخة لتضررت مصالح عديد من مساهمين والاطراف وجهات الأخرى من المجتمع المالي ، وأن وضع معايير التدقيق الدولية هو نتيجة لدعاوى المسؤولية ضد مراقب الحسابات من قبل المتضررين منذ أزمة الاقتصادية الكبيرة للاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين ، اختلفت ممارسات عملية المحاسبية ، مما يؤدي إلى نتائج قياس المحاسبي مختلفة. يشكل هذا الاتجاه الأهم في زيادة الطلب على نشر معايير دولية للتدقيق ، وقد لجنة معايير المحاسبة الدولية المكلف بوضع معايير محاسبة دولية ، كما لجنة معايير ممارسات التدقيق المكلف صياغة وتطوير معايير الدولية للتدقيق .

كانت بداية المحاولات لوضع معايير موحدة دولية قد بدأت مع بداية " القرن العشرين " ، عقد مؤتمر أول في امريكا سنة 1904 في مدينة سانت لويس ، واستمرار عقد المؤتمرات الدولية على توالى منذ ذلك تاريخ بدأت الدراسات مختلفة في مجالات مهنة عملية تدقيق الحسابات ، وتقديم توصيات الخاصة بمعايير متفق عليها للأداء المهني والعملية ، وكان السبق في هذا المجال للجنة إجراءات تدقيق الحسابات بمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ، فقد أصدرت في عام 1947 كتيب بعنوان توصية مقترحة لمعايير أداء مهنة تدقيق الحسابات مغزاها العام المتفق عليه ومجالها ، وقد اعتمد أعضاء المجمع هذه المقترحات عام 1948 ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هناك معايير التدقيق متفق عليها. ولقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول جهة لها دور كبير على إنشاء ونشر معايير أداء معينة نشرت في عام 1954 ضمن كتيب تحت عنوان " معايير التدقيق المتعارف عليه " .

تم انشاء الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في 7 أكتوبر 1977 عبر 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة مختلفة ، حيث يوجد مقره في نيويورك تتلخص مهمته في تطوير المهنة وفي خدمة المصلحة العامة ويساعد في نمو اقتصاديات دولية قوية عن طريق تأكيد وتشجيع الالتزام بتطبيق المعايير المهنية لها الجودة عالية وتعزيز التقارب الدولي بين هذه المعايير وصياغة عن قضايا المصلحة العامة حيث تكون الخبرة المهنية أكثر ملائمة وأيضاً تعزيز ثقة جهات في مهنة والتأكيد العالمية . يضم الاتحاد في عضويته 157 عضواً ومنظمة من 123 بلد وولاية قضائية يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب ، ويضع اتحاد المحاسبين الدولي معايير تتعلق بمجالات تدقيق الحسابات والضمان والتعليم والسلوك وآداب المهنة المحاسبية في القطاع العام ، ويصدر الاتحاد أيضاً توجيهات لتشجيع المحاسبين المحترفين في الوحدات على الأداء بمستوى عالي .

تعريف واهداف معايير التدقيق الدولية وأهميتها وخصائصها:

مفهوم المعيار:

- يتم تعريف المعيار من حيث ما ورد في قاموس اكسفورد فهو نمط أو معيار أو مقياس يمكن من خلاله فحص الصفات المطلوبة لأي شيء ومستوى المطلوب لبعض هذه الصفات .
- إنه نموذج تم التحقق منه (أو متخيل) لما يجب أن تكون عليه الأشياء ، فيقال : معايرة بين مفاسين ، لاختبارهما لمعرفة مدى تساويهما ومعايرة المكيال والميزان ، أي اختباره لمعرفة مدى صحته .
- تشير المعيار عموماً إلى كل شيء مستخدم في القياس و يتم تعريفها على نماذج أو أمثلة تحدد السلطات المختصة ، أو نتيجة للعرف أو الاتفاق العام ، كأساس لازم إتباع عليه ..
- أو المعيار عبارة عن نماذج أو إرشادات عامة لتوجيه وترشيد ممارسة محاسبة و تدقيق الحسابات.
- لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة standard الانجليزية وتعني كلمة معيار في اللغة العربية أنها نموذج ، يوضع في ضوءها لقياس وزن أو طول أو درجة جودة شيء ما .

تعريف معايير التدقيق :

1. عرف معايير التدقيق بأنها نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة يجب اتباعها من قبل مراقب الحسابات عند إجراء عملية التدقيق الحسابات وتعتبر بمثابة المقاييس لتقييم كفاءة المراقبين و جودة عملهم.
2. وكما يعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير التدقيق كمصطلح عام للمعايير التي يجب تطبيقها في تدقيق القوائم المالية والتقارير عن مصداقية خدمات و البيانات المحاسبية ذات العلاقة.
3. وتعرف معايير التدقيق بأنها القوانين والأنظمة والإجراءات التي تضعها الهيئات المهنية أو الهيئات المختصة لقياس جودة العمل الذب يؤديه مراقب الحسابات.
4. وأيضاً يعرف المعايير التدقيق فهي المقاييس التي تهتم بنوعية وجودة عمل مراقب الحسابات والأهداف التي الواجب تحقيقها والصفات المهنية المرتبطة بالمراقب وأحكامه أثناء العمل الميداني وإعداد تقرير التدقيق .
5. كما يحددها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنه التعبير عن صفات شخصية المهنية التي لازم أن يمتلكها مراقب الحسابات و خطوات الرئيسية في عملية الحصول على الأدلة والبراهين الكافية لإثبات الحسابات المدققة لتمكينه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي فني محايد.

معايير التدقيق الدولية :

- تعتبر المعايير الدولية للتدقيق هي المعايير لقياس الأداء المهني ، وتمثل النموذج المستخدم للحكم على جودة العمل الذي يؤديه مراقب الحسابات ، وتحديد المسؤوليات التي يتحملها عند إجراء عملية الفحص ، فمن المطلوب فحص وفقاً للمعايير وبذلك لا يتم قبول أي مسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك .
- وتم تعريف معايير التدقيق الدولية أنها هي قرائن ودليل توضح ممارسات المهنة الدولية المقبولة ، والتي يمكن الرجوع إليها عند نقص في المعايير المحلية .
- عرف ISAs هي معايير مهنية لأداء عمليات التدقيق المالي للمعلومات المالية والهدف من ISAs هو خدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز جودة وتوحيد ممارسات التدقيق في جميع أنحاء العالم وتعزيز ثقة الجمهور في مهنة التدقيق والتأكيد العالمية.
- وكما عرف معايير التدقيق الدولية تعني وسيلة للقياس والحكم تُوَطر وتنظم عملية التدقيق وفقاً لخطواته واجراءاته لإعطاء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها لنتيجة النشاط والمركز المالي والتدفق النقدي فضلاً عن انها تعطي درجة تأكيد معقولة للمدقق حول خلو البيانات المالية من التحريفات الجوهرية .

أهمية معايير التدقيق الدولية :

- ينشر الاتحاد الدولي مجموعة من المعايير لمساعد مراقب الحسابات في عمله ، بذلك يزوده بالإرشادات والمفاهيم والإجراءات التي تساعده في أداء عمله بشكل فعال والمطالبة بالجودة، وتتمثل أهميتها في :
- 1- فهو يساعد في تحسين وتطوير أداء مراقب الحسابات وتعزيز عمله والحكم على جودة أدائه من خلال توفير المبادئ التوجيهية والمفاهيم والمعايير اللازمة لأداء المهمة وتطبيقها
 - 2- تعتبر من ناحية أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات عملية التدقيق للجهات المختلفة المستفيدة منها و تعتبر وسيلة للتقييم الاداء المهني للمراقب بعد القيام بعمله
 - 3- ينطبق على كل القوائم بغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية.
 - 4- تساعد في تلبية رغبات المجتمع وتعزيز ثقة المجتمع في مهنة التدقيق.
 - 5- العمل على مراقبة القوائم بأكبر قدر ممكن من التنافس والفهم الموحد والمشارك
 - 6- تحمل الأساس الذي على ضوئه تم تكوين رأي مدقق الحسابات ، وبدون وجود ذلك الأساس فإن تقرير مدقق الحسابات قد يتعرض لسوء التفسير

7- يساعد على تقليل التباين في الاداء بين الممارسين في العديد من البلدان، إن لم يكن جميعها، للاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان

8- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية استخدمت هيئات المحاسبية الوطنية ISA كأساس لمعايير التدقيق الوطنية الخاصة بها

أهداف معايير التدقيق الدولية :

يتضمن كل معيار التدقيق دولي هدف واحد أو أكثر يوفر سياقاً لتحديد شروط هذا المعيار و يهدف مراقب الحسابات إلى تحقيق هذه الأهداف ، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين معايير التدقيق الدولية ، وبالتالي يستخدم المراقب الحسابات تقديرات الأهداف ليقدر بعد الالتزام بشروط معايير التدقيق الدولية فيما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية لعملية تدقيق في سياق الاهداف العامة للمراقب الحسابات ، وفي حالة عدم تحقيق أحد الأهداف أو ليس من الممكن تحقيقه ، ينظر مراقب الحسابات بعين الاعتبار إذا كان هذا الوضع يمنعه من تحقيق هدفه العام أم لا ، وإن الغاية الرئيسية من إصدار معايير دولية للتدقيق هي إيجاد مستويات وتوجيهات مهنية للتدقيق المالي ، وما يتصل بها من مهام موجهة للتطبيق دولياً، ويمكن ايجاز هذه الاهداف في النقاط التالية :

1- بإعداد القوائم المالية واعتماد المراقب الحسابات في تدقيقها على معايير التدقيق الدولية سوف يجعل من السهل إجراء المقارنات بين القوائم المالية في أكثر من دولة والحصول على نتائج دقيقة وفعالة.

2- أن وجود المعايير تدقيق الدولية سيوفر لدول النامية الجهد والتكلفة وضع معايير المحلية ، خاصة في وجود نقص مواردها الاقتصادية وضعف منظماتها المهنية ، وما على المنظمات المهنية في بلدان النامية إذا يلتزم بالمعايير الدولية وتطبيقها كلياً أو جزئياً وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى دوليه مهنة التدقيق

3- تشجيع انتقال الأموال و زيادة الإستثمار الدولي و ذلك من خلال توفير تقارير مالية مدققة وفقاً للمعايير الدولية تسهل إجراء مختلف المقارنات.

4- وجود معايير تدقيق الدولي جنباً إلى جنب مع معايير المحاسبة الدولية يفيد المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم على الإعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم ظروف البيئة المحلية.

5- تدويل مهنة التدقيق و تحويلها للعالمية

6- معايير التدقيق الدولية تحدد نوعية العمل الواجب القيام به طرف المراقب و تحدد مسؤولية المدقق نتيجة قيامه بعملية الفحص

خصائص معايير التدقيق الدولية :

ان لمعايير التدقيق الدولية لها عدة الخصائص ومن أهمها:

- 1- يعد المعيار هدفاً مرغوب فيه ومطلوباً تحقيقه .
- 2- تتميز معايير التدقيق الدولية بالمرونة وذلك من خلال عملية التدقيق المستمرة لهذه المعايير من قبل اللجان الفرعية في اللجنة الدولية لممارسة التدقيق (IAPC) ، وذلك بهدف التأكد من ملاءمتها للظروف الراهنة و ما يجري من تطورات في العالم الأمر الذي يجعلها صالحة للتطبيق في مختلف دول العالم .
- 3- تتسم معايير التدقيق الدولية بمواكبة التطورات المستحدثة في مجال التدقيق من خلال إصدار معايير جديدة باستمرار.
- 4- تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولية من غيرها لأنها صادرة عن منظمة دولية قوية تضم معظم دول العالم ، وهي الإطار العام لتنظيم مهنة التدقيق والمقبولة عالمياً ، وهي تعتبر القواعد الأساسية العامة التي يجب على الممارسين إتباعها عند الحاجة إليها .
- 5- يجب أن لا يختلف المعيار والعرف السائد فيما يتعلق بمجال التطبيق.
- 6- التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني لتقليل التفاوت والاختلاف بين ممارسات عملية التدقيق في نفس البلد وبين الدول.
- 7- تستخدم اللجنة مصطلح " إرشادات التدقيق الدولية " بدلا من " المعايير الدولية للتدقيق " ، من أجل توفير قدر جيد من المرونة عليها لترك المجال مفتوحا أمام مختلف المنظمات المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير واتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكييفها مع الظروف البيئية لكل دولة .

الهيئات المكلفة بإعداد معايير التدقيق الدولية :

تتمثل الهيئات التي استهدفت وضع معايير التدقيق الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها في :

- 1-الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) : تأسس في 7 أكتوبر 1977 بهدف تطوير مهنة المحاسبة عبر العالم ، عندما وقع عدد 63 تنظيم مهني من 49 دولة مختلفة على اتفاقية لتأسيس تلك المنظمة ، إن غرض الاتحاد يتمثل مع غرض المجمع الأمريكي القانونيين باستثناء أنه يتسم كونه عالمي النطاق ، وهو يتعلق بصفة رئيسية بالمحاسبين المهنيين وليس بالمبادئ المحاسبية ، ويرتبط أعضاء الاتحاد بالجهات المحاسبية المهنية في أكثر من 80 بلد وفي عام 2004 أعلن الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة ، ويتألف من 157 عضواً ومنشأة زميلة

في 123 دولة من جميع أنحاء العالم ، تمثل أكثر من 2.5 مليون محاسب في الممارسة العامة للصناعة والتجارة والقطاع العام والتعليم ، ولا توجد هيئة محاسبية أخرى في العالم ، وإن وجدت فقط منظمات مهنية أخرى قليلة ، لديها الدعم الدولي ذو القاعدة العريضة الذي يتميز به الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ومهمته هي : خدمة المصلحة العامة، تعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي ؛ المساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية وذلك من خلال تحقيق ورفع مستوى الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة ، زيادة التوافق الدولي لهذه المعايير ، التعبير عن المواضيع ذات المصلحة العامة حيث تكون الخبرة المهنية أكثر الأمور صلة بذلك .

2- لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IAPC) : لقد أعطيت لهذه اللجنة صلاحيات لإصدار منشورات معايير التدقيق والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس IFAC ، على أن تسعى لتحقيق القبول العام لتلك المعايير أو البيانات و تعزيزها، ويتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة التدقيق الدولية من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الاتحاد . وتتضمن لجنة ممارسة التدقيق الدولية ابتداء من سنة 1994 أعضاء من 13 دولة . تعتبر المعايير الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي IFAC بمعرفة لجنة ممارسة التدقيق الدولية IAPC إطاراً متجانساً وقابلًا لتطبيق على مستويات المهنة الدولية التي لا تتعارض مطلقاً مع معايير التدقيق المتعارف عليها من ناحية ولا تفرض على أية دولة إصدار معايير التدقيق خاصة بها من ناحية أخرى .

كيفية اصدار معايير التدقيق الدولية :

عند صدور معايير التدقيق الدولية يجب مراعاة ما يلي:-

1- من أجل تحقيق درجة معينة من اختلاف في معايير التدقيق المحلية بين دول ، يجب اصدار معايير تدقيق الدولية ومراعاة مثل هذه الاختلافات ومحاولة إلى نجد معايير دولية تحظى أو يراد لها أن تحظى بالقبول العام دولياً ، وهذا ما فعلت لجنة ممارسة التدقيق الدولية المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين .

2- عندما وضعت اللجنة المعايير الدولية للتدقيق كان قصد في تطبيقها على تدقيق القوائم المالية ، إلا أنه دون يمنع أن يتم موازنة هذه المعايير إذا يجب الأمر طالما قابلة للتطبيق على خدمات مهنية ومعلومات أخرى كما هو الحال بشأن : فحص القوائم المالية ربع السنوية ، اختبار القوائم المالية التقديرية ، تجميع القوائم المالية .

3- أن معايير التدقيق الدولية يتضمن المبادئ و الإجراءات والقواعد الأساسية وأيضاً الإرشادات الخاصة بها ، والواجب فهم المعايير والإجراءات في ضوء الإرشادات الخاصة بها.

4- تصدر لجنة ممارسة التدقيق الدولية مجموعة من الإصدارات بهدف توفير المساعدة العلمية كمرآب الحسابات في تطبيق معايير التدقيق وتطوير الممارسات المهنية ، وهذه الإصدارات لا تحل محل معايير التدقيق الدولية ولا تملك نفس سلطة هذه المعايير .

5- يمكن لمرآب الحسابات في ظروف معينة أن يقرر الانحراف عن معايير التدقيق الدولية ، طالما أنها تضمن تحقيق كفاءة وأهداف التدقيق ، ولكن يجب عليه أن يقدم التبريرات كافية لمثل هذا الانحراف .

6- القاعدة أن تطبق معايير التدقيق الدولية على كافة عمليات تدقيق الحسابات ، والاستثناء أن يقتصر تطبيقها على أمور معينة وإن حدث فيجب أن يتم الإشارة الى ذلك صراحة في صدر المعيار .

7- عادة تتبع لجنة ممارسة التدقيق الدولية الخطوات التالية عند إصدار معيار دولي للتدقيق والتمثلة في :

- ✓ تقوم اللجنة الدائمة باختيار الموضوع الدراسة.
- ✓ تقوم اللجنة الفرعية بإجراء الدراسة المتعلقة على الموضوع المختار .
- ✓ تقوم اللجنة الفرعية بإعداد مسودة المعيار المقترح ، تقوم اللجنة الفرعية بتوثيق الدراسة المرفقة بالمعيار المقترح .
- ✓ إذا أقرت لجنة ممارسة التدقيق الدولية مسودة المعيار المقترح ، يتم توزيعه على لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وكذا المنظمات الدولية ذات الصلة ، لإبداء الرأي والتعليق على المسودة .
- ✓ تتسلم لجنة ممارسة التدقيق الدولية تعليقات وآراء هذه الأطراف ، على مسودة المعيار المقترح ثم تقوم بتنقيح صياغة المعيار .
- ✓ بعد ذلك يتم إصدار المعيار بصورته النهائية.

أساليب تبني معايير التدقيق الدولية ISA :

هناك مجموعة من أساليب تستخدم لتبني معايير التدقيق الدولية وهي كالآتي :

الفرع الأول : تقوم بعض الوحدات التبني كامل للمعايير التدقيق الدولية كليا بنسبة 100 % وبإضافة أي متطلبات تشريعية أو وطنية لها ، وتنتهج بعض الدول هذا الأسلوب نتيجة لعدم وجود جهات مختصة تقوم بوضع المعايير وهذا ينطبق على كثير من الدول النامية والتي ترغب في شارك الأسواق العالمية ، وهناك أكثر من 70 دولة قامت بتبني معايير التدقيق الدولية بصفة عامة منها على سبيل المثال الأردن ولبنان.

الفرع الثاني : استخدام معايير التدقيق الدولية في تطوير معايير وطنية في ظل عدم وجود اختلافات عامة ، إن بعض الدول لا تقبل تبني معايير التدقيق الدولية دون الإطلاع دقيق للاختلافات والتباين ما بين المعايير الوطنية ومعايير

التدقيق الدولية ، وفي هذه الحالة فإن الدول تقوم بعمليات تدقيق ومقارنة لتحديد الاختلافات إن وجدت ، وفي حالة عدم وجود اختلافات كبيرة تقوم الدول بوضع ملاحظة في نهاية كل معيار من معاييرها الوطنية يوضح الالتزام بهذا المعيار لأغراض وطنية سوف يكون بمثابة التزاما بمعايير التدقيق الدولية ولا داعي لأي إجراءات تدقيق أخرى عند إعداد تقرير تدقيق يشير إلى أن عملية التدقيق قد تم وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

الفرع الثالث : استخدام معايير التدقيق الدولية في تعزيز و تطوير معايير المحلية في ظل وجود اختلافات مهمة . في حالة وجود التباين والاختلافات مهمة بين المعايير المحلية ومعايير التدقيق الدولية تقوم الدول بوضع ملاحظات في نهاية كل معيار تحدد فيه مدى الاختلافات بين المعيار المحلي والدولي مع تفسير لهذا التباين ، إن الهدف من ذلك هو تنبيه مراقب الحسابات إلى الاختلاف الذي أخذه بعين الاعتبار عند إعداد تقريره والذي يوضح فيه أن التدقيق الذي قام به قد تم يجب وفقا لمعايير التدقيق الدولية ففي حالة تطلب معيار الدولي إجراءات تدقيق إضافية غير مطلوبة في المعيار المحل ، فإنه يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بهذه الإجراءات إذا كان يريد الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.

تطوير المعايير التدقيق الدولية :

نتيجة زيادة الإهتمام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ، قامت الاتحاد الدولي المحاسبين (IFAC) بتشكيل لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IAPC) عام (1978) وبعد سنة أصدرت اللجنة أول ارشاد تدقيق الدولي (International Auditing Guide line) يرمز بـ (IAG) حول هدف ونطاق القوائم المالية ، وعندما قرر (IFAC) تحويل الإرشادات إلى معايير بدأت (IAPC) الإهتمام بإصدار المعايير الدولية للتدقيق (ISA) نيابةً عن الإتحاد بهدف زيادة جودة الممارسات المهنية وتوحيدها عبر دول العالم ، وفي عام (1994) قامت بإصدار مجموعة شاملة من (ISA) وقد أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولية (IAASB) لغاية (2004) خمسة أقسام من هذه المعايير وهي كالاتي :

- ✓ القسم الأول : من (100-999) معيار التدقيق الدولي (ISA).
- ✓ القسم الثاني : من (1000-1100) بيانات الدولية لمهنة التدقيق (IAPS).
- ✓ القسم الثالث : من (2000-2699) المعايير الدولية لمهام الفحص (ISRE).
- ✓ القسم الرابع : من (3000-3699) المعايير الدولية لمهام الضمان (ISAE).
- ✓ القسم الخامس : من (4000-4699) المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة (ISRS).

وقد تطلب ذلك إعادة توزيع بعض المعايير ونقلها من مجموعة إلى أخرى في ظل المجموعات الجديدة فضلاً عن إصدار معايير جديدة ، وتعديل معايير قائمة. كما حظيت الدعوة بإيجاد معايير (ISA) بإهتمام متزايد من قبل ممارسي مهنة التدقيق والمستفيدين من خدماتها على المستويين المحلي والدولي وذلك لما لها من أهمية ودور في تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم للإقتراب أكثر من الموضوعية. يعتبر وضع معايير التدقيق الدولية (ISA) خطوة متقدمة حول تدويل مهنة التدقيق في ظل تطورات وتغيرات الدولية ، الأمر الذي يتطلب من منظمات المهنة المحلية ودولية وباحثين في حقل مهنة التدقيق تبني الدائم حول توفير نوع من التوافق بينها وبين المعايير (القواعد) المحلية ، وكذلك عمل الدائم ومستمر على تطويرها وتحديثها بما يتلائم التطورات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجية المستجدة، وأن الأعتداع على معايير (ISA) يؤدي إلى حصول على معلومات مالية ملائمة ذات مصداقية عالية على مستوى الدولي ويجعل منها أداة بشكل فعال لتعزيز القرارات استثمارية سواء كان ذلك على مستوى دولي أو محلي ، وصدرت معايير التدقيق في إصدارات زمنية متتابعة حسب أهمية نسبية ثم أعاد (IFAC) تبويب هذه المعايير وفقاً لارتباطها بمراحل عملية التدقيق إلى أن وصلت ما هي عليه حالياً ، وأخذ التبويب معايير التدقيق الدولية من رقم (100) كما مبين في الجدول التالي :

تبويب عناوين معايير التدقيق الدولية

رقم المعيار	عنوان المعيار
100-199 الأمور التمهيدية	مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق وخدمات ذات العلاقة .
	إطار المصطلحات
	إطار معايير دولية للتدقيق.
200 – 299 المبادئ والمسؤوليات	الاهداف العامة للمراقب الحسابات المستقل وإجراء عملية التدقيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية
	الموافقة على شروط التكليف عمليات التدقيق
	رقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية
	وثائق التدقيق
	مسؤوليات مراقب الحسابات المتعلقة بالغش(الاحتيال)في تدقيق القوائم المالية
	مراعاة قوانين واللوائح في تدقيق القوائم المالية
	التواصل مع المكلفين بالحوكمة
	ISA 260

الإبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة	ISA 265	الأخطاء 300 – 499 تقييم الخطر والاستجابة في تقدير
تخطيط لتدقيق القوائم المالية	ISA 300	
تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية من خلال فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها	ISA 315	
الأهمية النسبية في التخطيط و الاداء عملية التدقيق	ISA 320	
إستجابة مراقب الحسابات للمخاطر المقيمة (المقدرة)	ISA 330	
تقدير المخاطر والرقابة الداخلية	ISA 400	
اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشأة التي يستخدم المؤسسة الخدمية	ISA 402	
تقييم البيانات الخاطئة التي تم تحديدها أثناء عملية التدقيق	ISA 450	
أدلة التدقيق	ISA 500	500 – 599 أدلة التدقيق
أدلة التدقيق – إعتبرات محددة لنبود مختارة	ISA 501	
مصادفات الخارجية	ISA 505	
عمليات التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية	ISA 510	
الإجراءات التحليلية	ISA 520	
أخذ عينات التدقيق	ISA 530	
تدقيق التقديرات المحاسبية و الإفصاحات ذات العلاقة	ISA 540	
الأطراف ذات العلاقة	ISA 550	
الأحداث اللاحقة	ISA 560	
الوحدات الاقتصادية المستمرة (الاستمرارية)	ISA 570	
الإقرارات الخطية (إقرارات المكتوبة)	ISA 580	
الاعتبارات خاصة- عملية التدقيق للمجموعة القوائم المالية (بما في ذلك عمل مدقي المكونات)	ISA 600	عمل آخرين 600 – 699 الإستفادة من
الإستفادة من عمل مدققين داخليين	ISA 610	

الإستفادة من عمل مدقق خبير	ISA 620	700 – 799 نتائج وتقاير التدقيق
تكوين رأي و إعداد تقارير حول القوائم المالية	ISA 700	
الإبلاغ عن أمور التدقيق الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات مستقل	ISA 701	
تعديلات على الرأي في تقرير مراقب الحسابات المستقل	ISA 705	
فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير مراقب الحسابات مستقل	ISA 706	
المعلومات المقارنة الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة	ISA 710	
مسؤوليات مراقب الحسابات المتعلقة بالمعلومات الأخرى	ISA 720	
عمليات تدقيق الاعتبارات الخاصة للقوائم المالية المعدة وفقاً إطار الأغراض الخاصة	ISA 800	800 – 899 المجالات المتخصصة
عمليات تدقيق الاعتبارات الخاصة لقوائم المالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في لقائمة المالية	ISA 805	
عمليات إعداد التقرير حول ملخص القوائم المالية	ISA 810	
التكليف بالتدقيق على القوائم المالية	ISA 910	900 – 999 الخدمات المرتبطة
التكليف بالإنتاج إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية	ISA 920	
التكليف بإعداد المعلومات المالية	ISA 930	
إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف	IAPC 1000	1100-1000 البيانات الدولية لمهنة التدقيق
بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة	IAPC 1001	
بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب المباشرة	IAPC 1002	
بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة قاعدة البيانات	IAPC 1003	
العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجين	IAPC 1004	
الاعتبارات الخاصة في تدقيق الوحدات الاقتصادية الصغيرة	IAPC 1005	
تدقيق المصارف التجارية العالمية	IAPC 1006	
الاتصالات مع الإدارة، الغي حل محله ISA 260	IAPC 1007	

تقدير المخاطر والضبط الداخلي - خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب	IAPC 1008	
طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب	IAPC 1009	
اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق القوائم المالية	IAPC 1010	
مضامين قضية العام 2000 بالنسبة للمدراء ومراقبين الحسابات	IAPC 1011	
المعايير الدولية لمهام الفحص	ISRE2699-2000	
عملية التدقيق القوائم المالية تاريخية	2400	
	ISRE	
تدقيق المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مراقب الحسابات مستقل للوحدة الاقتصادية	2410	
	ISRE	
المعايير الدولية لمهام الضمان (التأكد)	IASE3699-3000	
عمليات التأكد بخلاف عمليات التدقيق أو تدقيق المعلومات المالية التاريخية	IASE 3000	
فحص المعلومات المالية المستقبلية	IASE 3400	
تقارير التأكد حول الضوابط في الوحدة الخدمية	3402	
	IASE	
عمليات التأكد على القوائم غازات الاحتباس الحراري	3410	
	IASE	
عمليات التأكد عن تجميع المعلومات المالية الأولية المضمنة في نشرة الاكتتاب	3420	
	IASE	
المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة	ISRS4999-4000	
مهمة لأداء الإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية	4400	
	ISRS	
ارتباطات التجميع المعايير الجديدة والمعدلة ليست فعالة بعد	4410	
	ISRS	